نائب وزير التربية والتعليم يتحدث لـ(الأمناء):

تغيير آلية الامتحانات سيدفعنا إلى مزيد من اجراءات التغيير في قطاع التعليم

لقاء / منى قائد

أفاد نائب وزير التربية والتعليم "عبد الله الملس" أن هناك بعض الإجراءات التي اتخذت لصالح العملية التعليمية منها القرار الوزاري رقم (1) والذي تم فيه تحديد آلية جديدة للامتحانات يتم من خلالها الإعتماد على المعدل التراكمي للطالب، مؤكداً أن هذا الإجراء سيقطع الطريق على الطلاب الذين يعتمدون على ظاهرة الغش أثناء الامتحانات بنسبة (50%)، كما سيعطي هذا الأسلوب حافزاً قوياً لدى الطالب المجتهد بالحصول على الدرجة التي يستحقها.

جاء ذلك في حديث خاص لـ(الأمناء)، نورد تفاصيله في الأسطر الآتية:

توزيع نسب المعدل

وأوضح في تفاصيل القرار بأنه سوف تؤخذ (50%) من نتائج الطالب من الأعوام السابقة (من الصف الأول والثاني الثانوي) وتتوزع النسب على النحو التالي (20%) من نتائج الصف الأول الثانوي و(20%) من نتائج الصف الثاني ثانوي و(10%) من امتحانات الفصل الدراسي الأول للصف الثالث ثانوي.. والامتحان الوزاري يغطي الـ(50%) المتبقية.

واستدرك قائلاً: " كما نبشر طلابنا بأنه تم مناقشة المحذوفات في الامتحان من المقرر الدراسي في الاجتماع واتفقنا عليها وإن شاء الله ستصدر قريباً هذا ما يخص ثالث ثانوي".

طبيعة أسئلة الامتحانات

وعن طبيعة أسئلة الثانوية العامة قال: " نحن مضطرون إلى عمل كنترول ونعمل مطبعة سرية وكذا نعمل لجنة نظام ومراقبة لأن الامتحانات ستجرى في المحافظات المحررة وعددها تقريباً (12) محافظة وستكون امتحانات بشكل مستقل عن المحافظات الأخرى الخاضعة للانقلابيين.

علماً عند اتخاذنا هذا القرار كان على مستوى الجمهورية كلها .. ولكن مكاتب التربية والتعليم الخاضعة لسيطرة الانقلابيين لم تتجاوب معنا بالرغم من مباركتهم للقرار وتأييدهم له لكن الظروف السياسية لا تسمح لهم الدخول معنا في الامتحانات ".

وتطرق د/ الملس إلى طبيعة الأسئلة حيث قال: " في اجتماعنا مع اللجنة العليا للاختبارات كان يفترض أن نناقش احتياجات وتوجيهات المطبعة السرية ولكننا أجّلنا هذا الأمر نظراً لغياب رئيس المطبعة السرية، حيث توجد لدينا توجيهات على أن تكون هناك مطبعة سرية واحدة لجميع المحافظات ولكن بأساليب مختلفة فمثلاً: أن تكون هناك (3) نماذج – وهذه مسألة سنقررها – بحيث يكون هناك نموذجاً لإقليم عدن ونموذجاً خاصاً بمحافظات شبوة ومأرب وسيئون والمهرة وربما يكون هناك نموذجاً لسقطرى".

وأستطرد قائلاً: " حتى إذا تسرب نموذج لامتحان في مجموعة محافظات لا يؤثر على بقية المحافظات الأخرى وبذلك يسهل أن نضع البديل مباشرة ، أما في ظل التوسع والبعد بين المحافظات يكون من الصعب إرسال النموذج البديل إذا كان نموذجاً واحداً، لكن عند وجود نماذج متعددة للامتحانات يكون من السهل إيصاله لأن النموذج البديل سيكون موجوداً في الكنترول.. علماً بأنه سيكون هناك كنترولين واحد في عدن والآخر في المكلا ".

امتحانات الثانوية في حضرموت

وفيما يتعلق بالظروف المحيطة لتدشين امتحانات الثانوية العامة في محافظة حضرموت قال: " امتحانات حضرموت أجريت بموافقة الوزارة وتحت إشرافها ووفقاً لإجراءاتها وذلك بطلب من السلطة المحلية في المحافظة قبل تحريرها من القاعدة .. وربما هذا الإجراء كان من ضمن الإجراءات التي كانت تتخذها القيادة لمحاربة القاعدة.. وبدورنا وافقنا على تقديم امتحاناتهم خاصة وأنهم قد قطعوا المنهج كاملاً ، وبالتالي لم يكن هناك عذر لبقاء الطلاب دون امتحان .. لذا استكمالهم للمنهج الدراسي كان سبباً أساسياً لإخضاعهم للامتحان الوزاري".

إلغاء الامتحان الوزاري للصف التاسع

وأكمل نائب وزير التربية والتعليم حديثه فيما يخص طلاب الصف التاسع قائلاً: " ألغينا مسألة الامتحان الوزاري لمرحلة تاسع وفوضنا المحافظات على إجراء امتحانات داخلية محلية.. وذلك بسبب الجهد الذي يُبذل من قبل أولياء أمور الطلاب بحيث يتعاملون مع امتحانات تاسع وكأنها امتحانات نهائية (ثانوية عامة) وهي في الأساس عبارة عن مرحلة انتقالية ولا تحتاج لكل هذا الجهد من الغش.. لذا لابد من تغيير الآلية وتغيير الإجراءات والأساليب القديمة، وهذا التغيير سيدفعنا إلى مزيد من الإجراءات في مجالات أخرى".

امتحانات الثانوية العامة في (١٢) محافظة ستبدأ في ١٦ يوليو القادم

سنضع المعالجات اللازمة للطلاب النازحين الذين فقدوا وثائقهم الثبوتية

وأضاف قائلا: " الجانب الآخر والمهم أن هذه الآلية ستجرى خلال امتحانات الثانوية العامة في هذا العام والتي ستبدأ في 16 يوليو بعد عيد الفطر وسنعمل على إقامة ورشة تربوية تضم كل المشاركين في العملية من مدراء مدارس ، مدراء مكاتب التربية في المديريات ، ومدراء مكاتب التربية في المحافظات ، وذلك لتقييم العملية والأسلوب هل كانت ناجحة أم أنها بحاجة إلى تعديل وتطوير وهذا سيتم بعد الامتحانات وبعد ظهور نتيجة الثانوية ".

ظروف استثنائية

وعن الظروف الاستثنائية التي تمر بها محافظة عدن ممثلة بالانقطاع المتواصل للتيار الكهربائي ومراعاة ذلك أثناء الامتحان قال نائب الوزير: " نحن أمامنا شهر ونصف لبداية الامتحانات في محافظة عدن وإن شاء الله ستوجد حلول للحد من هذه الظاهرة.. لذا لن نستبق الأمور فربما تأتي الامتحانات وقد تحسنت الظروف ".

ضعف القدرة الاستيعابية للمدارس

وواصل د/ الملس حديثه حول القدرة الاستيعابية للمدارس في ظل نزوح الطلاب: " الحقيقة أن الحرب لا تجلب إلا المآسي والكوارث للشعوب المتحاربة.. فمن ضمن نتائج الحرب هو نزوح المواطنين من منطقة إلى أخرى وهذا الأمر واجهناه في المحافظات التي تعرضت للحرب سواء كان في محافظة عدن أو أبين أو لحج أو الضالع، حيث ازدادت الأعباء على هياكل المدارس ووصل أعداد الطلاب في الصف الواحد مابين (80 – 100 طالب) وهذا نتيجة كثرة النزوح ".

وأما بالنسبة لوضع الطلاب النازحين في المستويين (التاسع والثالث ثانوي) أوضح قائلا: " الطلاب النازحين حيثما كانوا سيمتحنون في إطار المدارس التي درسوا فيها وسنراعي وضعهم في حالة أن الطالب النازح لا يستطيع إحضار نتائجه للسنوات الـ(أول والثاني ثانوي) حيث سنترك المجال أمامه لدخول الامتحان.. ولكن سيتم حجب النتيجة إلى أن يقوم بإحضار وثائقه ".

وأردف : "في حالة ضياع الوثائق والشهادات بسبب الحرب والنزوح من منطقة إلى أخرى فإنه يوجد لدينا في المدارس نظام استخراج بدل فاقد ، بحيث إذا الطالب أضاع أوراقه الثبوتية بإمكانه استخراج بدل فاقد عنها سواء كان من المدرسة التي درس فيها أو من مكتب التربية بالمديرية أو من مكتب التربية في المحافظة أو حتى من الكنترول العام.. فلا يوجد شيء ضائع وبالإمكان الحصول عليها موثّقة وخاصة في قاعدة البيانات ".

وأضاف : " لكن الحمد لله إلى الآن لم نواجهها كمشكلة ولم تظهر لنا المحافظات أي إشكالية مع الطلاب النازحين .. ويبدو لي أن (90% – 95%) من الطلاب النازحين أوراقهم الثبوتية موجودة بحوزتهم وهذه الاحتمالات ممكن أن نضعها لـ(5%) من الطلاب إذا لم يحضروا أوراقهم وهؤلاء سنضع لهم المعالجات ".

مؤتمر الالكسو

وحول المشاركة في المؤتمر العام لمنظمة الالكسو الذي عقد في تونس في 17/ مايو من العام الجاري، أوضح نائب الوزير أن هناك هدفان، الأول : هو قطع الطريق عن الانقلابيين في صنعاء لحضوره لأنهم حاولوا محاولات حثيثة على أن يشغلوا هذا المكان ، والهدف الثاني هو : أن لا يكون كرسي اليمن شاغراً في مؤتمر المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة والذي حضره معظم وزراء التربية والتعليم في الدول العربية".

وأردف : "حسب ما لاحظناه خلال هذا العام هو وجود العجز المالي خصوصاً في زيادة الصرفيات ولم تزدد حصة الدول العربية في مساهماتها في هذه المنظمات.. وبالتالي تتوقف الأنشطة ".

الاستقلالية لها ثمن

وفي آخر حوارنا معه قال نائب الوزير د/ الملس : " نحن كجهة تمثل الشرعية اتخذنا قراراً صعباً وهو الاستقلالية عن صنعاء الخاضعة للسلطة الانقلابية وبالتالي من الصعب أن نخضع للانقلابيين في إدارتنا وامتحاناتنا وفي كل أساليبنا.. وبالتأكيد ستواجهنا في هذه العملية الكثير من الصعوبات وخاصة مسألة تمويل الامتحانات.. ولكن نتمنى من طلابنا وإخواننا في المجال التربوي أن يتقبلوا ويعرفوا أن الاستقلالية لابد لها من ثمن يدفع ".

وأضاف : "إلى الآن ونحن نتابع كثيراً من الجهات سواء الحكومة الشرعية أو السلطات المحلية في المحافظات لعملية تمويل الامتحانات إلى جانب متابعتنا لمنظمات المانحين الدولية لمساعدتنا سواء كان في الطباعة أو في التجهيزات.. وهو عملياً القرار الذي أتخذناه بشأن آلية الامتحانات حيث خفضنا نفقات الامتحانات إلى (50%) وذلك بإلغاء الامتحان الوزاري في مرحلة التعليم الأساسي واعتبرنا امتحانات تاسع هي امتحانات داخلية في إطار كل محافظة.. لكن امتحانات (ثالث ثانوي) هي امتحانات وزارية على (50%) وبالتالي هذه العملية تحتاج للتمويل وإن شاء الله نحصل على المصادر لتسهيل ذلك ".